

هيئات المرافقة المقاولاتية واستراتيجياتها لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

Entrepreneurial Escort bodies and their strategies to support small and medium-sized Enterprises in Algeria

*
فرحاتي لويزة

جامعة باتنة 1- الجزائر

ferhatilouiza@live.f

تاريخ النشر: 2021/12/31

تاريخ القبول: 2021/12/28

تاريخ الإستلام: 2021/11/06

ملخص:

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم القطاعات المساهمة في التنمية الاقتصادية لأي بلد، لذلك أعطت الجزائر لهذا القطاع أهمية بالغة، واعتبرتها بديل استراتيجي، لبناء اقتصاد يمتص البطالة، ويحافظ على توازن الاقتصاد، لذلك لا بد من دعمها وترقيتها، ومن بين أساليب دعمها أسلوب المرافقة، الذي يقدم الاستشارة والتوجيه للمقاولين، التي تساعدهم على تجاوز الصعوبات التي تصادفهم، من أجل ضمان بقاء واستمرارية المؤسسة، لذلك تعتبر المرافقة آلية هامة لا يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاستغناء عنها.

الكلمات المفتاحية: المرافقة المقاولاتية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تصنيف JEL: L26، M59.

Abstract:

Small and medium enterprises are among the most important sectors that contribute to the economic development of any country, so Algeria has given this sector great importance, and considered it a strategic alternative, to build an economy that absorbs unemployment, and maintains the balance of the economy, so it must be supported and promoted, and among the methods of its support is the method of accompaniment, which It provides advice and guidance to contractors, which helps them to overcome the difficulties they encounter, in order to ensure the survival and continuity of the institution, so accompaniment is an important mechanism that small and medium enterprises cannot do without.

Keywords: entrepreneurial accompaniment, small and medium enterprises.

Jel Classification Codes: L26. M59

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، آليات المرافقة، آليات الدعم من المحركات الرئيسية للتنمية كما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي ظهرت كبديل استراتيجي في الاقتصاد الحديث، تسمح بامتصاص البطالة، والتشجيع على الابتكار، وتحقيق مستويات عالية من التنمية، وحتى تضمن هذه المؤسسات النجاح والاستمرارية خاصة في ظل التنافسية الحادة في سوق الأعمال، لا بد لها من أساليب لذلك، من بينها أسلوب المرافقة، من خلال امتيازات وتحفيزات ممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، للسماح لها بالعمل في مناخ جيد يسهل لها ممارسة النشاط، والجزائر قامت بوضع العديد من برامج المرافقة التي تهدف من خلالها إلى دعم المقاولين الشباب ومرافقتهم في تجسيد مشاريعهم على أرض الواقع.

1.1. إشكالية الدراسة: قامت الجزائر باتخاذ إجراءات وتدابير لحاملي المشاريع والمقاولين من أجل مواجهة المشاكل التي يواجهونها عند إنشاء مؤسساتهم، ومن بين هذه الإجراءات استحداث أجهزة مرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والإشكالية المطروحة هي:

إلى أي مدى تساهم المرافقة المقاولاتية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

وانطلاقا من الإشكالية الرئيسية، تدرج التساؤلات التالية:

- ما المقصود بالمرافقة المقاولاتية؟

- ما هي هيئات الدعم والمرافقة التي استحدثتها الجزائر من أجل ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

- ما هي الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

2.1. أهمية الدراسة: حظيت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باهتمام كبير، نظرا للدور الذي تلعبه في تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي، إضافة إلى مساهمتها في الناتج القومي، وتقليل نسب البطالة، وزيادة الثروة، حيث تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أداة محركة للاقتصاد الوطني وتحقيق تنمية اقتصادية.

3.1. أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

- البحث في موضوع المقاولاتية من خلال التطرق لما تناوله الباحثون؛
- توضيح دور المقاولاتية كوسيلة لتطوير المؤسسات الصغيرة، وتشجيع الشغل، والتقليل من البطالة؛
- توضيح آليات الدعم والمرافقة للمشاريع الجديدة في الجزائر؛
- توضيح العراقيل التي تواجه المقاولاتية في الجزائر؛
- توضيح الخدمات التي تقدمها المرافقة للمشاريع.

2. ماهية المقاولاتية والمقاول:

تعدى مفهوم المقاولاتية مجرد إنشاء مؤسسة، بل أصبحت تمثل مشروع مجتمع قائم بحد ذاته في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة، نتناول في هذا المحور مفهوم المقاولاتية من عدة جوانب، والتركيز على بعض الجوانب النظرية المتعلقة بالمفهوم.

1.2. مفهوم المقاولاتية:

لم يتم الإجماع على مفهوم واحد للمقاولاتية، ولكن أهم التعاريف ما يلي:

- ❖ رد نوع من السلوك الذي يتمثل في السعي نحو الابتكار، تنظيم وإعادة تنظيم الآليات الاقتصادية والاجتماعية من اجل استغلال موارد وحالات معنية، تحمل المخاطرة وقبول الفشل، انه مسار يعمل على خلق شيء ما مختلف، والحصول على قيمة بتخصيص الوقت والعمل الضروري، مع تحمل الأخطار المالية، النفسية والاجتماعية المصاحبة لذلك والحصول على نتائج في شكل رضا مالي وشخصي" (Mory, 2007, p. 90)
 - ❖ "هي عملية إنشاء منظمات جديدة، وحتى يتسنى لنا فهم هذه الظاهرة يتوجب علينا دراسة العملية التي تؤدي إلى ولادة وظهور هذه المنظمات، بمعنى آخر مجموع النشاطات التي تسمح للفرد بإنشاء مؤسسة جديدة" (fayolle, 2004, p. 29)
 - ❖ "فرص الأعمال من طرف أفراد أو منظمات ومتابعتها وتجسيدها وبالتالي فهي الأفعال والعمليات التي يقوم بها المقاول لإنشاء مؤسسة جديدة وتجسيدها على أرض الواقع من اجل خلق ثروة" (سيباي، 2009، الصفحات 6-7)
- مما سبق يتضح أن المقاولاتية مجموعة أنشطة لإنشاء أو تنمية مؤسسات، وترتكز على الإبداع، وخلق قيم جديدة وإشباع حاجات معينة.

2.2. الاتجاهات الفكرية للمقاولاتية:

تعددت المداخل النظرية والفكرية في تفسير المقاولاتية، وأهمها ما يلي:

- 1.2.2. المقاولاتية كظاهرة تنظيمية: وتزعم هذا الاتجاه Gartner الذي يرى أن المقاولاتية هي إنشاء مؤسسات جديدة، أو نشاطات ينتج عنها إنشاء مؤسسة جديدة، حيث يجمع المقاول الموارد المالية، والمادية، والبشرية من أجل تجسيد فكرة مشروع ما على أرض الواقع. (الجودي، 2015، صفحة 11)
 - 2.2.2. المقاولاتية استغلال الفرص: وبسبب shane و venkatarman المقاولاتية هي تلك العملية التي من خلالها يتم تمييز الفرص واستغلالها لخلق منتجات مستقبلية، ويقصد بالفرصة حالات تسمح بتقديم منتجات، مواد أولية جديدة، طرق إنتاج جديدة، وهذا بفضل المقاول الذي تقع عليه مسؤولية اتفان هذه الفرص والموارد غير المثممة، شرط أن يكون لديه رؤية الفرص والموارد غير المثممة، شرط أن يكون لديه رؤية مقاولاتية تسمح له بإنشاء مؤسسة واستغلال كل الفرص. (الجودي، 2015، صفحة 12)
 - 3.2.2. المقاولاتية من منظور خلق القيمة: حيث يتم المزج بين الفرد وخلق القيمة، حيث يقوم الفرد بتحديد الطرق والأهداف ومجال وكيفية خلق القيمة. (قوجيل، مقياس المقاولاتية: موجه لجميع تخصصات السنة أولى ماستر، 2017، صفحة 26)
 - 4.2.2. المقاولاتية من منظور الابتكار: تعتبر المقاولاتية هي الحلقة التي تسمح بالتمييز بين المقاول والمسير، وأهمية الابتكار في تجسيد ونجاح المقاولاتية. (قوجيل، مقياس المقاولاتية: موجه لجميع تخصصات السنة أولى ماستر، 2017، صفحة 6)
- 3.2. مفهوم المقاول، خصائصه:

لا يمكن حصر مفهوم للمقاول والمفاهيم المتعلقة به، حيث هناك عدد كبير من التعاريف، وذلك لتشعب موضوع المقاولاتية، وفيما يلي نوجز أهمها.

1.3.2. مفهوم المقاول:

- "هو الشخص الذي يتحمل المخاطر الناجمة عن اللابيقين (عدم التأكد) البيئة" (Robert & Michel, 1989, p. 7)

- "يقوم المقاول بالإصلاح أو الثورة على روتين الإنتاج باستغلال اختراع ما، أو عموماً لإمكانية تنفيذ تقنية غير منشورة، إنتاج سلعة جديدة، أو طريقة إنتاج جديدة لإنتاج سلعة قديمة أو استغلال مصدر جديد للمواد الأولية أو إعادة تنظيم فرع صناعي ما، وهكذا" (Robert & Michel, 1989, p. 186)

- "هو الذي يتكفل بحمل مجموعة من الخصائص الأساسية يتخيل الجديد ولديه ثقة كبيرة في نفسه، المتحمس، والصلب الذي يحب حل المشاكل ويحب التسيير الذي يصارع الروتين، ويرفض المصاعب والعقبات وهو الذي يخلق معلومة هامة". (الجودي، 2015، صفحة 20)

ومما سبق يتضح أن المقاول شخص لديه الإرادة والقوة، ولديه الموارد اللازمة لتحويل فكرة جديدة أو اختراع إلى ابتكار يجسد على أرض الواقع، بغية تحقيق عوائد مالية، عن طريق المخاطرة، وله قدرات شخصية مثل: معارف في مجال التسيير، الثقة بالنفس، القدرة على الإبداع.

2.3.2. خصائص المقاول: أثبتت الدراسات أن المقاولين يتحلون بسمات وصفات شخصية، أهمها يتمثل فيما يلي: (عمرعلي، 2010، صفحة 75)

- الحاجة على الإنجاز: أي تقديم أفضل أداء، وتحمل المسؤولية، والعمل على الابتكار.
 - الاستعداد والميل نحو المخاطرة: هو شخص مخاطر، وبدونها لا يكون ريادي.
 - الثقة بالنفس: عندما يتوفر على هذه الصفة بتأكيد بأنه قادر على مواجهة كل التحديات، والمشاكل، وحلها بتفوق.
 - الرغبة في الاستقلالية: أي الاعتماد على الذات في تحقيق الأهداف، وإنشاء مؤسسات مستقلة وليست شراكة مع أي جهة حتى لو كان بدافع الحصول على موارد مالية
 - الاندفاع للعمل: ويأخذ هذا الاندفاع شكل حماس: ورغبة في العمل الصعب والشاق.
 - الالتزام: أي الاستمرار في التركيز على أهدافه، والتزامه بواجباته التي حددها مسبقاً.
 - المهارات التفاعلية: أي مهارات إنسانية تساعد على تكوين علاقات إنسانية بين العاملين والإدارة، وتتميز هذه البيئة بالتعاون، والاحترام، والمشاركة في حل المشاكل، والإبداع.
 - المهارات الإنسانية: وتركز على إنسانية العاملين وظروفهم الاجتماعية، واحترام الذات، واحترام المشاعر الإنسانية.
 - المهارات الفكرية: امتلاك معارف وجوانب علمية، وصياغة الأهداف بعقلانية.
- ومما سبق المهارات السابقة، لا يمكن أن تتوفر في شخص واحد، ولكن يمكن تطويرها بالممارسة.
3. ماهية المرافقة المقاولاتية: سنحاول في هذا المحور مفهوم المرافقة، ومفاهيم متعلقة بها.
- 1.3. مفهوم المرافقة:

"هي محاولة لتجنيد الهياكل والاتصالات والوقت من أجل مواجهة المشاكل المتعددة التي تواجه المؤسسة، ومحاولة تكييفها مع ثقافة وشخصية المقاول". (سيابي، 2011)

"عملية ديناميكية لتنمية وتطوير مشروعات الأعمال، خاصة مشروعات أو منشآت الأعمال الصغيرة، التي تمر بمرحلة التأسيس أو الإنشاء وبداية النشاط حتى تتمكن من البقاء والنمو بصفة خاصة في مرحلة بداية النشاط حتى تتمكن من البقاء والنمو بصفة خاصة في مرحلة بداية النشاط وذلك من خلال العديد من المساعدات المالية الفنية وغيرها من التسهيلات الأخرى اللازمة أو المساعدة". (قوجيل، تقييم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في انشاء ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2009، صفحة 8)

"مجموع الخدمات المقدمة للمقاول من طرف هيئة المرافقة، بغض النظر إذا كان قد أنشأت المؤسسة أو ليس بعد، هذه الخدمات تشمل مجالات عديدة: المادية، التكوينية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تدل المرافقة على تلك العلاقة الشخصية التي تربط لمدة معينة من الزمن حامل المشروع مع شخص من هيئة المرافقة والذي يتمثل مهمة في متابعة المقاول، ومساعدته خاصة خلال مرحلة نمو مشروعه وتطوره". (A dupouy, 2008, p. 113)

ومما سبق يتضح أن المرافقة المقاولاتية عبارة عن خدمة مقدمة من طرف هيئات خاصة، وهي بمثابة دعم ونصح وتكوين وتمويل، وتعليم المقاولين، حتى يتمكنوا من تجاوز المشاكل والعراقيل في أثناء إنشائهم للمؤسسة.

2.3. مكونات المرافقة المقاولاتية:

ترتكز عمليات الدعم والمرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ثلاثة محاور أساسية هي: (قوجيل، تقييم الوكالة

الوطنية لدعم تشغيل الشباب في انشاء ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2009، صفحة 77)

- الدعم المالي: تختصر هذه الهيئات في هل يشكل عدم كفاية الأموال الأزمة لبدء نشاطها، من هنا تتولى هذه الهيئات توفير الدعم المالي، وتقديم تسهيلات أمام المقاولين، وعلى حسب نوع المشروع، والمنطقة، وخصائص حاملي المشروع (طالب شغل، امرأة...) يختلف الدعم المالي المتقدم.

- شبكات النصح والتكوين: حيث تقدم غرف التجارة كل النصح والتكوين، إضافة على حصول المقاولين الشباب على تكوين في مجال تخصص مؤسسته.

- الدعم اللوجستيكي: توفر بعض هيئات الدعم مقرات لنشاطها المؤسسة الصغيرة خلال فترات محددة، وشروط سهلة وتكلفة اقل، بالإضافة إلى تقديم نصائح التي يحتاجونها.

3.3. مراحل المرافقة:

تتمثل مراحل المرافقة فيما يلي: (مانع وبوطرة، 2018، صفحة 156)

- مرحلة الاستقبال: وتتمثل في الإعلام والتحسيس، التوجيه وإعادة توجيه حاملي المشاريع، أين يتم تقديم وعرض المشروع ثم بداية التصميم، وجمع المعلومات الخاصة به، حيث يبدأ المرافق في مساعدة المقاول على تحديد طبيعة المنتج، أو الخرصه التي سيقوم بتقديمها للسوق، وتقديم المرافق على أساس احتياجات المقاول.

- مرحلة المرافقة: عند نضج المشروع تأتي هذه المرحلة، حيث يتم تكوين المقاول في الجانب التسييري والتقني، ومساعدته بتقديم دراسة الجدوى للمشروع حتى يتم تجسيده فعليا أي مرافقته في إعداد خطة العمل، والمرافقة المالية، والمساعدة في الحصول على الإعانات المالية من هيئات أخرى.

- موجة المتابعة: وهي كل أشكال الدعم المقدمة للمقاول، بحيث تسمح له بامتلاك أدوات تسيير فعالة، ومساعدته في اتخاذ القرار، وأيضا تحديد الاستراتيجية التجارية له.

4.3. هيئات المرافقة المقاولاتية:

إنشاء مؤسسة عملية غاية في الخطورة، لأن سبب فشل بالنسبة لها كبيرة، خاصة فيما يتعلق باستمرار هذه المؤسسة في السوق، مما أدى إلى زيادة الوعي حول ضرورة ترسيخ هيئات مرافقة المؤسسات خلال مرحلة الإنشاء وأهم هذه الهيئات ما يلي:

- **حاضنات الأعمال:** وهي مؤسسات قائمة بذاتها كيانها القانوني، تعمل على توفير جملة من الخدمات والتسهيلات للمستثمرين الصغار الذين يبادرون بإقامة مؤسسات صغيرة بهدف شحنهم بدفع أولي بمنعهم من تجاوز أعباء مرحلة الانطلاق. (حسين، 2003، صفحة 103)، ويبرز دور الحاضنات من خلال النقاط التالية:

- مكان لإدارة المؤسسة المختصة، ومكان الإنتاج وتقديم الخدمات اللازمة لها؛
- تقديم بعض الخدمات الإدارية مثل: الفاكس، الحاسوب، قاعة استقبال...؛
- التعرف على مصادر التمويل، وتقديم تسهيلات في ذلك الخصوص؛
- القيام بالمساعدة في إقامة خطة للعمل مستقبلا. (ميون، صفحة 192)
- تدعيم المشاريع الصغيرة التي يحتاجها الاقتصاد الوطني وتحديد المكان المناسب لها حسب الحاجة.
- تشجيع فئات الشباب التي لا تمتلك الخبرة على إنشاء المشاريع.
- تدعيم التعاون بين الجامعات وقطاع الأعمال. (أحمد عارف، 2010، صفحة 192)
- ضمان الاستفادة من الموارد البشرية.
- التعاون لصنع مجتمع معرفي. (فوزي، 2014، صفحة 204)

- **مشاتل المؤسسات:** تم إنشاء مشاتل المؤسسات وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 25 فبراير سنة 2003 (الجريدة، 2003، صفحة 13) طبقا لأحكام المادة 12 من القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويقوم نشاطها حول مساعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ودعمها، وقانونيا هي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، موضوعه تحت وصاية الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويتمثل دورها فيما يلي:

- الاستقبال والمرافقة للمؤسسات الحديثة النشأة، وكذا أصحاب المشاريع؛
- تسهر المشتلة على تسيير احتياجات المشروع؛
- كما تقدم الخدمات للمؤسسات والانتشارات في الميدان المحاسبي، القانوني، التجاري والمالي، وقامت الجزائر بإقامة عدد من مشاتل المؤسسات منها: محضة قسنطينة، وهران، الوادي، البلدية، تلمسان، وغيرها.

5.3. مراكز التسهيل:

هي مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 79/3 المؤرخ في 25 فيفري 2003. (الجريدة، المرسوم التنفيذي رقم 79/03 المؤرخ في 25 فيفري 2003، يحد الطبيعة القانونية لمراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومهامه وتنظيمها، 2003، الصفحات 18-19)

ومن مهامها ما يلي: (الجريدة، المرسوم التنفيذي رقم 79/03 المؤرخ في 25 فيفري 2003، يحد الطبيعة القانونية

- لمراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومهامه وتنظيمها، 2003، صفحة 22)
- دراسة الملفات ومتابعتها، والعمل على تجاوز العراقيل في أثناء مرحلة التأسيس؛
- مرافقة أصحاب المشاريع في مجال التكوين والتسيير؛
- تقديم الاستشارات في مجال الموارد البشرية والتسويق، والتكنولوجيا والابتكار.

4. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة موضوعا هاما، لما تتمتع به من مزايا وقدرة على دعم التنمية الاقتصادية والجزائر تدرك جيدا هذه الأهمية، لذلك تولي أهمية كبيرة على تطوير هذا القطاع، وتتناول في هذا المحور بعض المفاهيم التي لها علاقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1.4. مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

عرف المشرع الجزائري هذه المؤسسات من خلال القانون التوجيهي رقم 1-18 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق ل 12 ديسمبر 21 من اجل ترفيقها كما يلي:

"المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية هي: المؤسسة إنتاج السلع والخدمات والتي تشغل من (1) إلى (250) شخصا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي (2) مليار دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية (500) مليون دينار، مع استيفائها معايير الاستقلالية. (الجريدة، 2003، صفحة 5)

أما المؤسسة الصغيرة: هي التي تشغل ما بين (1) إلى (49) شخصا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مائتي (20) مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع مصليها السنوية 100 مليون دينار. (الجريدة، 2003، صفحة 6)

"حسب قانون الولايات اعتمدت الأمريكية في 1953 هي ذات ملكية وإدارة مستقلة، ولا تسيطر على مجال نشاطها كبرى، وتعتبر مؤسسة صغيرة أو متوسطة كل مؤسسة تشغل اقل من 50 عامل، وقد تم تحديد مفهومها بطريقة أكثر تفضيلا بالاعتماد على معيار حجم المبيعات وعدد العاملين". (عبد المطلب، 2009، صفحة 29)

مما سبق يمكن القول أن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هي كل مؤسسة تتمتع بالموصفات التالية:

- تتمتع بالاستقلالية سواء في الملكية أو الإدارة؛
- لها حصة محدودة من السوق؛
- نشاطها محلي؛
- يشتغل بها ما بين 1 إلى 500 عامل دائم.

2.4. خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: أهم الخصائص التي تميزها ما يلي: (هيكل، 2002، صفحة 19)

- حجم المشروع يكون صغيرا مقارنة بالمؤسسات الكبيرة؛
- لا تحتاج هذه المؤسسات مساحة كبيرة لتضع فيها هيكلها؛
- إدارتها مستقلة، وصاحب المشروع هو المدير في نفس الوقت؛
- درجة المخاطرة التي يواجهها اقل من المؤسسات الكبيرة؛
- لا تحتاج هذه المؤسسات في بدايتها على تكنولوجيا عالية وضخمة؛
- تعتمد هذه المؤسسات على الابتكار بالدرجة الأولى.

3.4. أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يمكن تلخيص أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النقاط التالية: (الاسرج، 2009، صفحة 14)

- أداة أساسية لتنشيط القطاع الخاص اقتصاديا؛
- تساهم في خلق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني؛
- تحقق نوع من التوازن الاجتماعي من خلال توفير مناصب الشغل، ورفع معدل لدخل الفردي؛

- السلع التي تنتجها تراعي فيها انخفاض السعر والجودة حتى يتمكن ذو الدخل المنخفض من الحصول عليها؛
- التشجيع على الابتكار، وبالتالي التطوير والتحديث؛
- تغطي جزء كبير من احتياجات السوق المحلية.

4.4. الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لا يمكن أن نفصل الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن الأهمية الاجتماعية لها، لأن كلا الجانبية متكاملين، فللمؤسسات أهمية في الحد من مشكل البطالة، حيث توفر مناصب شغل، وإضافة إلى ذلك إعادة إدماج هذه الفئات في المجتمع، وجعلها تحسن بأهميتها، فالفائدة هنا اجتماعية واقتصادية على حد سواء. (ايت عيسى، صفحة 275)

كما أنها تساهم في التنمية الاقتصادية، وتجنب تفشي الآفات الاجتماعية، لأن الوقت الذي كان يقضيه الشباب في الانحراف والفساد الاجتماعي النسوية التي تشارك في النشاط الاقتصادي، من خلال المشاركة في نشاطات الخياطة والحرف التي تتم ضمن الأسرة.

إضافة إلى أن المؤسسات الكبيرة تزود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما تحتاج إليه من مستلزمات إنتاج، وتكلفة منخفضة. (ايت عيسى، صفحة 275)

وبصفة عامة تكمن أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي: (ايت عيسى، صفحة 280)

- صاحب المؤسسة يشعر بتحقيق الذات، والشخصية المستقلة، والدافعية نحو الإبداع؛
- تلبية حاجات المجتمع في المجالات الفكرية والخدمانية والإنتاجية؛
- تغطية الجزء الأكبر من احتياجات السوق المحلية؛
- حل مشكل البطالة عن طريق توفير فرص العمل؛
- التجديد والابتكار؛
- تنمية الصادرات والحفاظ على استمرارية المنافسة وتعظيم العائد الاقتصادي.

5. المرافقة الجيدة وعوامل نجاحها:

1.5. هيئات دعم المقاولاتية في الجزائر:

أنشأت الدولة العديد من الهيئات التي تهدف إلى دعم فئات معينة من المجتمع من اجل مؤسساتهم الخاصة، وخلق مناصب شغل دائمة، وتتمثل أهم هذه الهيئات فيما يلي:

❖ الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ : تم إنشاؤها بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 296-96 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996، هناك 53 فرع تابع لها على المستوى الوطني: (الجريدة الرسمية، 1996، صفحة 12)، وهي تابعة لوزارة التشغيل والتضامن الوطني، وتمتع بالشخصية المعنوية، والاستقلالية المالية، وتقدم خدماتها للشباب العاطل عن العمل من 19 سنة إلى غاية 35 سنة، الذين تتوفر لديهم الرغبة في إنشاء مشاريع صغيرة، تتمثل مساعداتها في قروض ممنوعة من البنوك المعتمدة، وتقوم هذه الوكالة بالمهام التالية: (الجريدة الرسمية، 1996، صفحة 12)

- تقديم الاستشارة ومرافقة الشباب ذوي المشاريع؛
- تقديم الإعانات وتخفيض الفوائد في حدود ما هو متوفر من سيولة مالية؛
- تزويد الشباب بكل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلقة بالمشروع؛
- تقديم الاستشارة لهم فيما يخص تعبئة القروض؛

ويتمثل الدعم المتحصل عليه في ثلاث أشكال هي:

- التمويل الخاص: يكون رأس المال المؤسسة ملكا كلياً لصاحبه، وتساهم [ENSE] في إنشاء المؤسسة من خلال تقديمها للإعلانات الجبائية وشبه الجبائية.

- التمويل الثنائي: يكون رأس المال مساهمة مالية من قبل المؤسسين، والثاني قرض بدون فائدة من الوكالة.

- التمويل الثلاثي: رأس المال يتكون من مساهمة المؤسسين والوكالة، والجزء الثالث قرض بنكي تتولى الوكالة تغطية جزء من الفائدة المفروضة عليه.

❖ **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات ANDI**: تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات ANDI ، وفق المرسوم الرئاسي رقم 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، حيث كانت تدعي سابقا وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار APSI من 1993 إلى غاية 2001، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. (www.andi)

تتمثل مهام الوكالة فيما يلي: (الجريدة، المرسوم التنفيذي رقم 01-282 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001، يتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، المادة 2، صفحة 8)

• ترقية الاستثمارات الوطنية والأجنبية وتطويرها؛

• استقبال المستثمرين وتعليمهم في إطار تنفيذ مشاريع الاستثمارات؛

• تسهيل إجراءات إنشاء المؤسسات؛

• تسيير صندوق دعم الاستثمار.

❖ **الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM**: القرض المصغر أداة فعالة في محاربة التهميش الاجتماعي، الذي تعاني منه بعض الفئات، خاصة غير المؤهلة للاستفادة من القروض البنكية، وله دور مهم في تشجيع روح المقاولاتية، وتم إنشاء هذه الوكالة طبقاً لأحكام المادة 7 من المرسوم الرئاسي رقم 04-13 المؤرخ في 22 جانفي سنة 2004 (الجريدة، 2003، صفحة 8) وهي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وإضافة إلى مهمة تسيير جهاز القرض المصغر، تقوم الوكالة الوطنية لتسيير القرض بالمهام التالية:

• دعم ونصح ومرافقة المستفيدين من التريص المصغر؛

• إعلام أصحاب المشاريع بالإعانات المستفاد منها؛

• متابعة الأنشطة التي يمارسها المستفيدون، مع احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة.

❖ **الصندوق الوطني للتأمين على البطالة**: تم إنشاؤه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 6/7/1994 وله الاتصال مع المؤسسات المالية والصندوق الوطني لترقية الشغل واستحداث مناصب للمنخرطين في الصندوق (الجريدة، المرسوم التنفيذي رقم 97/188 المؤرخ في 6 جويلية 1994، يتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، 07، صفحة 6)، وله مهام أهمها: (الجريدة، المرسوم التنفيذي رقم 97/188 المؤرخ في 6 جويلية 1994، يتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، 07، صفحة 7)

• التكفل بالدراسات التقنية الاقتصادية للمشاريع؛

• استحداث أعمال جديدة لفائدة البطالين؛

• تقديم المساعدات للمؤسسات التي تواجه صعوبات للمحافظة على مناصب الشغل.

مما سبق يتضح أن آليات الدعم والمرافقة مهمة وضرورية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومنها التمويل بأنواعه ومناخ استثماري مشجع، إضافة إلى الاستفادة من خبرات الدول الأجنبية في هذا المجال.

2.5. خصائص المرافقة الجيدة:

لا بد من الحكم على أداء هيئات المرافقة، وهناك مجموعة عناصر تميز المرافقة الجيدة، وتتمثل هذه العناصر فيما يلي: (Regis, H Norbert, & David, 2002, p. 54)

- المرافقة تستلزم الارتباط (فرد مشروع): أي توافق إمكانيات وكفاءات المقاول مع نوعية المشروع الذي يحمله، مما يستوجب ضرورة التوافق بين الفرد والمشروع، وهذا التوافق يكون مستمر وبين في مراحل المشروع الأولى فقط.

- المرافقة تركز على الشخص: لا يكفي تدعيم المقاول من الناحية المادية والمالية فقط، بل يجب على المقاول أن يستفيد للتحكم في سير مشروعه على المستوى البعيد.

- المرافقة يجب أن تشجع استقلالية الشخص: تقتضي المرافقة الجيدة تركيز هيئة المرافقة على جعل حامل المشروع يفهم لماذا يجب أن ينفق بشكل معقول في استثماراته.

- المرافقة يجب أن تتضمن تسيير الفشل: بحيث تنصح المرافقة المقاولين بتغيير مشاريعهم أكثر نجاحا ومنذ البداية.

- الاحترافية مهما كانت الفئة المستهدفة: هناك فئة من المقاولين هم بطالون ذوي تأهيل ضعيف، لذلك تقع على المرافقة مهمة توضيحه كل شيء لهم ووضعهم في الطريق الصحيح.

- المرافقة تقوم في انجاز المشاريع على مرحلتين، التخطيط، التنفيذ؛ الأولى يقوم بها المقاول، والثانية تساعد فيها هيئة المرافقة المقاول لبدء المشروع، والاستمرار في ذلك طول فترة التنفيذ.

مما سبق يتضح أن المرافقة المقاولاتية بمختلف هيئاتها لها دور هام في مساعدة الشباب في مراحل إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

3.5. الشروط الأساسية لنجاح المرافقة المقاولاتية:

حتى نحكم على نجاح المرافقة المقاولاتية، اقترحت عدة شروط لكن أهمها ما يلي: (قوجيل، دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر دراسة ميدانية، 2016، الصفحات 110-111)

- هيئة المرافقة: هي المسؤولة عن اختيار أحسن المرافقين، وتقديم الخدمات لأصحاب المشاريع، ولا يكفي توفير مرافق جيدة، بل يجب أن تكون مدة المرافقة مناسبة، والتكلفة أيضا.

- خصائص المرافق: لا بد أن يكون المرافق مستمعا جيدا، ومتعاطف مع المشروع.

- خصائص عامل المشروع (المقاول): يجب أن يستجيب المقاول للمرافق، وينفتح عليه، لأنه مدربه، الذي سيساعده على تغيير سلوكه، واكتساب معارف جديدة.

- العلاقة مرافق/حامل المشروع: يجب أن يتم اختيار نفس طريقة التعلم التي تناسب احتياجات المقاول، وأن يتم التركيز على التواصل الشفهي.

ومما سبق يتضح أنه مهما تعدد شروط نجاح المرافقة المقاولاتية، لا بد من أن يكون الشرط الأهم والمعياري الواضح لتحديد نجاحها هو استمرارية المشروعات التي تم مرافقتها، كأهم خاصية ومعياري للحكم على نجاح عمليات المرافقة.

عرفت الجزائر العديد من الإصلاحات الاقتصادية، أسفرت عن تحولها إلى الاقتصاد الحر، من بينها إعطاء أهمية كبيرة للمقاولاتية وإنشاء مشاريع للشباب، ووضعت العديد من البرامج والهيئات الداعمة لهؤلاء الشباب، ضمن مجال المرافقة المقاولاتية، وتسهيل الحصول على السيولة المالية للشباب البطال الذي لا يملك القدرة على البدء في مشروعه وتسييره بمساعدة هذه الهيئات، إضافة إلى أن هذه الهيئات ستقدم مساعدات وامتيازات عديدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تدعمها في كل مراحل حياتها ولا يتوقف الأمر عند الدعم المالي فقط.

النتائج: توصلنا من خلال الدراسة إلى النتائج التالية:

✓ المرافقة المقاولاتية عملية تعليم، وليس المساعدة لفترة معينة فقط، بل يجب أن تكون المرافقة ضمن برنامج تكويني يصاحب المقاول في جميع مراحل المؤسسة؛

✓ لا بد للمقاولين الشباب من هيئات المرافقة المقاولاتية، حتى تساعد على تجاوز الصعوبات التي تواجههم منذ بداية المشروع؛

✓ قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو القطاع الواعد الذي يحقق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني؛

✓ من وجهة نظر المقاولين الشباب لا تزال هيئات الدعم والمرافقة غير مرضية، خاصة بالنسبة لخدمة التكوين؛

✓ هيئات الدعم والمرافقة لا تعطي الحرية الكاملة للمقاولين حيث تفرض شروط لا بد من الالتزام بها؛

✓ المقاول ركيزة أساسية لبناء التنمية الاقتصادية.

التوصيات: نتوصل إلى طرح مجموعة توصيات:

- لا بد من تحسين القدرات المالية لهيئات المرافقة المقاولاتية حتى يتسنى لها تقديم الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع ضرورة الرقابة على هيئات المرافقة لمحاربة الفساد المالي والإداري؛
- تمويل المشروعات التي تساهم في التنمية، وتعطي قيمة مضافة عالية؛
- ضرورة تقديم نصائح وتوجيهات ضرورية يحتاجها المقاول؛
- ضرورة التعاون مع الجامعات فيما يخص تشجيع الفكر المقاولاتي لدى الطلبة؛
- القيام بتنظيم الصالونات والمعارض لإكساب المقاولين خبرة فيما يخص إنشاء المؤسسات.

7. قائمة المراجع:

1. إسماعيل عمر علي. (2010). خصائص الريادي في منظمات الصناعات وأثرها على الإبداع التقني. مجلة القاديسة للعلوم الإدارية والاقتصادية، 12 (4).
2. الجريدة الرسمية. (13). (2003).
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية. (2004). (6).
4. الرسمية الجريدة. المرسوم التنفيذي رقم 282-01 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001، يتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، المادة 2. (22).
5. الجريدة الرسمية. (2003). المرسوم التنفيذي رقم 79/03 المؤرخ في 25 فيفري 2003، يحد الطبيعة القانونية لمراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومهامها وتنظيمها. (13).
6. الرسمية الجريدة. (07). المرسوم التنفيذي رقم 188/97 المؤرخ في 6 جويلية 1994، يتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة. (14).
7. العساف واخرون أحمد عارف. (2010). الأصول العلمية والعملية لإدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

8. القوانسة ميون. (بلا تاريخ). واقع حاضرات الاعمال ودورها في دعم المشاريع الصغيرة في الضفة الغربية. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، إدارة الأعمال . جامعة الخليل.
9. حسين عبد المطلب الاسرج. (2009). البديل الاسلامي لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ابو ظبي، الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
10. رحيم حسين. (2003). نظم حاضرات الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر . مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير (2).
11. سريته مانع، وفضيلة بوطرة. (2018). المرافقة المقاولاتية آلية داعمة لإنشاء وترقية المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، ، المجلد الثالث، العدد الأول، ، الوادي، ، جوان 2018،. مجلة اقتصاد المال والأعمال، 1 (3).
12. صندرة سياني. (02 12، 2011). سيرورة إنشاء المؤسسة. تم الاسترداد من <http://www.umc.edu.dz/vf/pdf/cc8d31c3d01.pdf>.
13. صندرة سياني. (2009). سيرورة إنشاء مؤسسة وأساليب المرافقة.. دار المقاولاتية قسنطينة.
14. عبد الرزاق فوزي. (2014). إشكالية حاضرات الأعمال بين التطوير والتفعيل، رؤية مستقبلية، حاضرات الأعمال في الاقتصاد الجزائري. كتاب أبحاث المؤتمر .
15. عبد المجيد عبد المطلب. (2009). اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة.. الإسكندرية: الدار الجامعية.
16. عيسى ايت عيسى، ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، آفاق وقيود. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 6.
17. للجمهورية الجزائرية الجريدة الرسمية. (1996). المرسوم التنفيذي رقم 96-296. (52).
18. محمد علي الجودي. (2015). نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي. أطروحة دكتوراه في علوم التسيير . جامعة محمد خيضر بسكرة.
19. محمد قوجيل. (2009). تقييم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في انشاء ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مذكرة ماجستير . ورقلة: جامعة قاصدي مرباح.
20. محمد قوجيل. (2016). دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر دراسة ميدانية. أطروحة دكتوراه في علوم التسيير . جامعة ورقلة.
21. محمد قوجيل. (2017). مقياس المقاولاتية: موجه لجميع تخصصات السنة أولى ماستر. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير: جامعة ورقلة.
22. محمد هيكل. (2002). ادارة المشروعات الصغيرة.. القاهرة: مجموعة النيل العربية للنشر.
23. A dupouy, D. (2008). accompagner le porteur de projet innovant ou comment emerger ses compettences. revue projectique (1).
24. fayolle, A. (2004). entrepreneuriat. paris: Dunod.
25. Mory, s. s. (2007). développent des compétence des lasers en promotion de la entrepreneurial et de l'entreprenurship le cas de renflez vous entrepreneurial de la francophone. these pour l'obtention de philosophie doctorat (ph.D) . université Laval Quebec.
26. Regis, D., H Norbert, H., & David, V. (2002). L'appui a la création d'entrepouse ou d'activité étude pour la direction régionale du travail, de l'emploi et de la& formation professionnelle Rhône Alpes (DRTEFP). France: ministère des affaires sociales du travail et de la solidarit.
27. Robert, D. h., & Michel, P. P. (1989). entreprenurship : lances, élaborer et gérer une entreprise. France: édition de nouveaux horizons France.
28. www.andi. (s.d.). Consulté le 02 2018, 25